طلعت حرب.. رائد الاقتصاد المصرى

لم تكن عبقرية طلعت حرب فى أنه صاحب نهضة مصر الاقتصادية.. أو لأنه قام بإنشاء أول بنك وطنى.. إنما كانت عبقريته الحقيقية فى إيمانه العميق بقدرة المصريين على تنمية الاقتصاد المصرى.. فى وقت كان من المستحيل فيه أن يوجد ما يسمى بالاقتصاد المصرى.. وكان هذا الإيمان هو البداية الحقيقية لنجاح طلعت حرب.. وكان أيضاً بمثابة خط الدفاع الأخير الذى استطاع أن يحفظ لمصر كل ما قدمه لها طلعت حرب!!

إسماعيل منتصر

طلعت حرب رائد اقتصاد مصر

لم يكن الاحتلال العسكرى هو كل ما تعانى منه مصر. فقد تعرض الاقتصاد القومى.. فى النصف الثانى من القرن الماضى لتغير اقتصادى.. يكفى ما تمثله هذه الكلمة من معان.. وأصبحت البلاد محتلة اقتصادياً.. تماماً كما كانت محتلة عسكرياً.. ونتائج هذا الاحتلال الاقتصادى فى إنشاء صندوق الدين الذى سيطر على اقتصاد مصر تماماً.. وكل الامتيازات الأجنبية التى ظلت تتمتع على مر السنين حتى أصبحت حظراً مروعاً.. وكان من السهل على أى عواصفة.. أن تأتى إلى مصر حاملاً فى حقيبته قانون بلاده.. لا لكى يطبقه على نفسه إنما ليستخدمه فى هدم قوانين البلاد وإهدار سيادتها وتعريضها.. وزاد الأمر سوءاً وجود المحاكم المختلطة التى لم يتم إلغاؤها إلا أخيراً.. هذه الامتيازات الأجنبية.. وفى ظل هذه الظروف استطاعت رءوس الأموال الأجنبية أن تسيطر تماماً على الإنتاج الأهلى.. سواء كان زراعياً أو صناعياً.. وأحد رأسى ذلك الأخطبوط فى التضخم حتى أصبح يمثل أكثر من ٩١٪ من إجمالى الأموال المستثمرة!! وبالإضافة إلى هذا كانت الصاغة المصرية تقريباً لا وجود لها!!

وهكذا وجدت البنوك الأجنبية أرض المسرح خالية لها تماماً للعب فيها ما تشاء من الأدوار!.. وكانت هذه البنوك مربوطة ببلادها بروابط واسعة.. وإن اختلفت أشكال هذه الروابط.. وقد أدى هذا الوضع إلى نشوب الصراع بين فروع هذه البنوك الموجودة فى مصر.. نتيجة تنفيذ كل منها سياسة بلاده الخاصة.. وإن اتفقت فيما بينها على استراف الثروة الوطنية.. وكان أول أهداف هذه البنوك هو تسهيل عمليات الأجانب وخصوصاً فى مجال التجارة الخارجية.. ولكل من بين أهدافها أيضاً استثمار الودائع المحلية- أى رءوس الأموال المصرية- فى دول أجنبية.. خصوصاً فى سندات الإنتاج التى تصدرها حكومات هذه الدول.. أما أخطر الأخطار فقد البنوك فهو السماح لها باستيراد الذهب من الخارج خلال موسم القطن.. فكانت هذه البنوك تستورد الذهب خلال الموسم ثم تعيد تصديره عندما يشرف الموسم على نهايته.. وكان هذا النظام عبئاً على مصر وخطراً على استقرارها الاقتصادى حتى عام ١٩١٦.. وقد استتبع ذلك بالضرورة اختفاء السوق النقدية والمالية من الاقتصاد القومى أى اختفاء سوق الائتمان القصير الأجل والطويل الأجل.. ونتيجة لهذا أصبحت السيولة النادرة فى الدولة منخفضة.. وكل وضع لا يسمح لها على الإطلاق بتمويل التوسع الاقتصادى.. إن ما يؤكد هذا أن المشروعات الأجنبية التى كانت موجودة فى مصر فى ذلك الوقت كانت تعتمد بالدرجة الأولى على رأس المال الأجنبى المستورد.

من هذا تلقى رائد الاقتصاد المصرى.. هكذا كانت مصر.. وهكذا كان اقتصادها.. ولم يكن غريباً أن تكون الفكرة العامة المتفق عليها سواء بين المصريين أو الأجانب أنه من المستحيل أن تكون هناك أية نهضة اقتصادية.. وكانت حتى مجرد الدعوة لمثل هذه النهضة نوعاً من الأحلام المستحيلة.. ولكن طلعت حرب كان له رأى آخر!!

حلم داعب خياله

طلعت حرب وبنك مصر.. كلمات تستطيع أن تعيد ترتيبها عشرات المرات.. وستكون النتيجة فى كل مرة واحدة.. أى أنك ستجد نفس المعنى.. فقد ارتبط اسم طلعت حرب ببنك مصر.. وارتبط اسم البنك بمؤسسه العظيم.. ومن النادر أن يذكر اسم إحداهما دون الآخر.. والحقيقة أن إنشاء بنك مصر ظل حلماً يداعب خيال طلعت حرب وقتاً طويلاً.. وليس معنى هذا أن إنشاء البنك كان منتهى آماله وطموح الرجل.. ولكنه اعتبره الوسيلة الوحيدة لإصلاح أوضاع البلاد اقتصادياً.. فى سنة ١٩٠٧ وضع طلعت حرب كتاباً عن إنشاء بنك وطنى تعمل المصريين.. تعمل فيه أيد مصرية.. وتستخدم فيه اللغة العربية.. وفى هذا الكتاب شرح للناس أهمية أموالهم المحتفظ التى يستثمرها الأجانب فى غير صالح مصر والمصريين.. واعتبرها دعوة مقدسة وواجباً وطنياً أن يتم استثمار أموال المصريين ومدخراتهم الفائضة فى صالح الاقتصاد القومى.. وأحد بين هو أقر المال فى حياة الأمم واستقلالها وطالبهم بأن يعتمدوا على أنفسهم فى جميع مجالاتهم.. كانت دعوته تستهى البساطة أن تكون أموال مصر للمصريين.. ولكى يتم ذلك كان لابد من إنشاء بنك وطنى.. فلم يكن هناك بديل.. ولهذا أصر طلعت حرب على إنشاء هذا البنك.. وبذل المستحيل ولم يحمل لحظة واحدة عن هذه الفكرة.. التى عاشت معه طويلاً.

حتى تم أخيراً فى تحقيقها.. وإذا كان التاريخ سيظل يذكر يوم ٧ مايو من عام ١٩٢٠ باعتباره تاريخ تأسيس بنك مصر.. وباعتباره بداية مرحلة كفاح كان لها أثرها فى تنمية الاقتصاد المصرى.. فإنه سيظل يذكر أيضاً هذا اليوم باعتباره نهاية مرحلة كافح فيها طلعت حرب لتنفيذ فكرته.. وإرساء قواعد مبادئه.. وهى أن تكون أسهم بنك مصر أهلية لا يملكها إلا المصريون وأن يكون العمل فى بنك مصر كله باللغة العربية.. وأن يقوم بالعمل فيه موظفون من المصريين.. والحقيقة أن هذه الأسس نفسها كانت مدعاة للسخرية فى ذلك الوقت.. فى قائل كيف يساهم المصريون فى بنك وهم لا يشركون من أهالى البلاد شيئاً.. ومن قائل كيف يعتمد على موظفين مصريين للقيام بالأعمال المصرفية وهى أعمال فنية متخصصة- لا يتقنها إلا القليلون.. ومن متسائل كيف تصلح اللغة العربية لهذا اللون من الأعمال المالية.. ومن سهم

طلعت حرب.. رائد الاقتصاد المصرى

ترسى البنك بالنصيب الأعلى. ومن هنا، المشروع بالفشل الذريع.. خاصة أن رأس مال البنك عند إنشائه لم يتعد ٨٠ ألف جنيه مصرى.. فأضاف ذلك مادة أخرى للسخرية والتشكيك. بل قيل إن رأس المال هذا قد لا يكون حتى لدفع أجرة المحل ومرتبات بعض الموظفين!!.. وكر الأيام وتنجح طلعت حرب.. وتنجح أفكاره الاقتصادية.. وتتحول كل كلمات السخرية والتشكيك إلى إيمان قوى برجل آمن بمبادئه.. فقد بلغ رأس المال الذى كان فى بداية إنشاء البنك ٨٠ ألف جنيه.. بلغ مليون جنيه مصرى بعد سنوات فقط!!..

ومن الغريب والعجيب فعلاً أن طلعت حرب الذى كان وراء كل هذا النجاح قد فشل فى بداية حياته فى إدارة مشروع تجارى صغير.. فقد حاول أن يجرب حظه بالاشتغال فى البقالة.. وفشل.. ثم حرب أن يشتغل فى تجارة الأثاث.. وفشل أيضاً.. ثم ينجح بعد هذا فى إدارة شركات كبيرة وكثيرة!!.. ولعل مصر مدينة هذا الفشل بالكثير.

الحمد لله.. فشل!!..

إن أحداً لا يعرف بالضبط النتائج التى كانت يمكن أن تترتب على نجاح طلعت حرب فى إدارة هذه المشاريع الصغيرة جداً.. فقد كان من الممكن أن تدفعه للسير فى طريق التجارة التقليدية وتحرم البلاد من ازدياد الملايين التى ضختها فى إنشاء أول بنك للمصريين، ثم بعد ذلك فى إنشاء الشركات التابعة للبنك.. ثم أن هذا الفشل كان فى الواقع بروفة لنجاح الرجل الذى قدر له أن ينشىء ويشير أكبر المشاريع الاقتصادية..

والحقيقة أيضاً أن هذا الفشل قد أعطاه مناعة ضد اليأس والانهيار من المتاعب الهائلة التى تليها فى دعوته لإنشاء البنك.. وفى إدارته بعد ذلك.

وقد ظهر اهتمام طلعت حرب بالاقتصاد المصرى منذ كان طالباً فى مدرسة الإدارة والألسن حيث كان معروفاً بميوله الاقتصادية وبكثرة قراءته واطلاعاته فى هذا الميدان.. ورغم أن دراسته كانت تؤهله لمزاولة المحاماة.. ومع ذلك فلى الحقاً أن نتصور أن اهتمامات طلعت حرب كانت كلها اهتمامات اقتصادية فتاريخ حياته يؤكد مدى اهتمامه بالمجتمع المصرى.. فى عام ١٨٩٩ كتب كتاباً رد به على آراء قاسم أمين.

وفى عام ١٩٠٥ كتب كتاباً عن دول العرب والإسلام وفى عام ١٩١٠ اشترك فى حملة ضد امتياز قناة السويس ووضع خطة اقتصادية عن رفع مصر تنتهى الدقة وفى عام ١٩١٦ اشترك فى عمل دراسة عن الأساليب التى يجب اتباعها فى ترويج صادراتها فى العالم كله.. وكتب تقريراً ناجحاً عن هذا الموضوع.. إن نجاح طلعت حرب فى كتابة هذا التقرير يعكس شغله بتتبع نشاط الدولة ومعرفة الوسائل التى تمكنها من تحقيق أهدافها القومية.. هذا الكلام يمكن إلقاءه أيضاً إذا تتبعنا اتساع الميدان الذى اختارت شركات بنك مصر العمل فيه.. فقد يكون مفهوماً أن يتجه بنك مصر وهو بنك بلد زراعى بالدرجة الأولى يلعب القطن الدور الرئيسى فى اقتصاده.. أن يتجه إلى القطن وتصنيعه وإنشاء شركات لغزله ونسجه.. وقد يكون إنشاء دار الطباعة خطوة طبيعية لتلبية حاجة البنك من كافة المطبوعات التى يحتاج إليها.. ولكن ما هى علاقة البنك بالنقل مثلاً.. أو بالسياحة أو بالفنادق أو بالطيران؟

إن التفسير الوحيد لهذا هو أن طلعت حرب أراد أن يضع الحكومة حينئذ أمام أمر واقع للنزول إلى هذه الميادين التى تستأثر كزارة الأمة والدولة وحتى عند إنشاء البنك نتصور أن طلعت حرب قد استخدم حاسة السياسة بالتوقيت المناسب بعد أن أحس أن الفرصة قد سنحت لتنفيذ مشروعه نتيجة الأوضاع السياسية الموجودة فى ذلك الوقت.

فهو قد نشر مقالاً فى عام ١٩٠٧.. وفى عام ١٩١١ حاول أن ينفذ فكرته الخاصة بإنشاء بنك وطنى.. ولم تسمح الظروف..

وعندما قامت ثورة ١٩١٩ وأحس بالشعور الوطنى معاً ضد السيطرة الأجنبية نتيجة لعدم تنفيذ الإنجليز وعدهم لمصر.. أحس بإحساس الرجل السياسى أن الفرصة قد حانت فعلاً لتنفيذ فكرته التى طالما حلم بها.. وفعلاً تم فى ٧ مايو من عام ١٩٢٧ إنشاء بنك مصر.. وبعد عام واحد فقط من إنشاء البنك بدأ طلعت حرب يفكر جدياً فى تجميع رءوس الأموال اللازمة لإقامة شركات مساهمة مصرية.. ونجح فى توجيه البنك بصفته العضو المنتدب له وهو مؤسسة فى إنشاء ١٩ مشروعاً جديداً حتى عام ١٩٤٠ بالإضافة إلى إنشاء بنك مصر لبنان الذى أسس فى عام ١٩٢٩ وبرأس مال قدره مليون ليرة..

والشركة العقارية المصرية التى عمرها البنك عام ١٩٣٨.. وليس غريباً بعد هذا كله أن يكون هذا النجاح وهذا الرجل بمثابة غروب لشمس السيطرة الأجنبية على اقتصاد مصر.. وهذا أيضاً لم يكن غريباً أن تتبنى هذه السيطرة الأجنبية أول فرصة للانتقام.

أبعاد المؤامرة

فى أواخر عام ١٩٣٨ كان الموقف السياسى الدولى متوتراً.. وفى منتصف عام ١٩٣٩ ازداد الاضطراب بشكل شديد عما ينذر باشتعال الحرب العالمية الثانية.. وبات العالم كله مهدداً باشتعال الحرب فى أية لحظة.. وفى ذاتى كان الناس عند إحساسهم بنشوب حرب يخرجون على سحب ودائعهم من البنوك.. وهذا ما حدث فى مصر.. وتواجهه هذا الاندفاع وازدياد موجات السحب على الودائع نجحاً أن بنك لاستخدام السيولة المالية المتوافرة لديه باعتبارها خط الدفاع الأول أمام شدة سحب الودائع.. وبالفعل استطاع بنك مصر فى تلك المشكلة تتمثل فى الواقع فى اندفاع الأفراد لسحب ودائعهم إذا كان الضغط الحقيقى على البنك من جانب صندوق توفير البريد الحكومى الذى ركز على سحب ودائعه من بنك مصر بالذات حتى وصل مبلغ ما سحبه إلى مليون جنيه.. فى نفس الوقت الذى كان للصندوق ودائع أخرى فى بنوك أخرى تفوق أضعاف ما له من ودائع فى بنك مصر.. وفقد اضطر بنك مصر للجوء إلى خط دفاعه الثانى والمتمثل فى الأوراق المالية المحفظ بها.. والتى يمكن الاقتراض بضمانها من البنك الأهلى المصرى الذى كان من المفروض أنه يقوم بدور البنك المركزى فى ذلك الوقت.. ولكن تحافظ البنك الإنجليزى.. ورفض إقراض بنك مصر رغم أن الأوراق المالية التى قدمها بنك مصر كانت من أقوى الأوراق الموجودة فى ذلك الوقت.. وعلل الفور ذهب طلعت حرب إلى حسين سرى وزير المالية المصرى فى ذلك الوقت يشكو له ما حدث.. ورفض حسين سرى بإيعاز من الإنجليز معاونة الرجل.. وأوضح له بصراحة أقرب ما تكون إلى الوقاحة.. أن الحكومة مستعدة لدعم بنك مصر بشرط أن يتحلل طلعت حرب فعلياً عن مكانه فى بنك مصر لرجل آخر ترضى عنه الحكومة وأن يتوقف البنك مستقبلاً عن التوسع فى أى مشاريع جديدة.. وأحس طلعت حرب أن الهدف الرئيسى لهذه المؤامرة هو النيل منه شخصياً.. ولم يضع لحظة واحدة لإبعاد الموقف فلى ١٤ سبتمبر من عام ١٩٣٩ قدم استقالته إلى مجلس إدارة البنك.. وفعلاً صدر القانون الخاص بتدخل الحكومة لدعم البنك فى ٢٤ يوليو عام ١٩٤٩.. وفى ٢١ أغسطس من نفس العام نجى طلعت حرب لدائنيه.. ونجح أعداؤه فى النيل منه.. ولكنهم لم ينجحوا فى أن يجعلوا أى هدف من أهدافه.

فقد ترك طلعت حرب من ورائه أبناء له استطاعوا أن يكونوا المسيرة وأن يحافظوا على كل ما بناه.. ترك لمصر قيادات وكوادر على أعلى المستويات.. وأهم من ذلك ترك فيها إيمانه العميق.. بمصر وباقتصاد مصر.

كيف يشارك بنك مصر في تنمية اقتصاد مصر

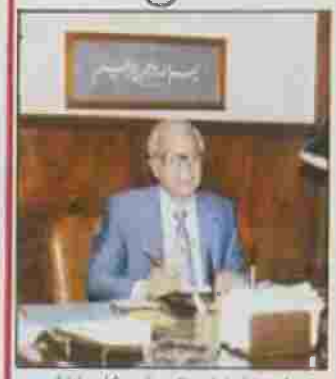

محمد نبيل ابراهيم نائب رئيس مجلس ادارة بنك مصر

منذ اللحظة التي بدأ فيها « بنك مصر » يزاول نشاطه كبنك تجاري... كان من أهم أهدافه تجميع المدخرات خلق المشروعات... ولذلك اهتم البنك بابتكار أحدث الأوعية الادخارية وبتطوير خدماته المصرفية والاعتماد بها إلى كل مكان وبهذا المفهوم أصبح لبنك مصر استراتيجية خاصة تميزه عن بقية البنوك الأخرى.. وليس هناك شك في أن هذه الاستراتيجية قد نجحت إلى أبعد الحدود في دفع عجلة التنمية... والاحتفاظ بها في حالة دوران مستمر. وكما يقول محمد نبيل ابراهيم نائب رئيس مجلس إدارة بنك مصر... فإن البنك له استراتيجية خاصة جعلته يختلف عن بقية البنوك التقليدية... فبجانب كونه بنكا تجاريا فهو أيضا بنك أعمال... بمعنى أن من أهدافه رسم طريق التنمية الشاملة لمصر عن طريق رفع قاعدة الإنتاج السلعي والخدمي التي تعكس في شكل تدعيم التقدم المادي وزيادة القيمة المضافة للدخل القومي... وبالتالي رفع مستوى المعيشة للمواطن المصري...

إن تحقيق هذه الأهداف لا يمكن بأي حال اعتباره أمرا بسيطا فهي أهداف طموح للغاية... وإذا ربطنا بين هذه الأهداف وبين بنك تم تأسيسه في عام ١٩٢٠... وبرأس مال لم يزد على ٨٠ ألف جنيه... وفي ظروف اقتصادية ومصرفية يتحكم فيها العنصر الأجنبي تحكما كاملا... تتبين لنا مدى صعوبة تحقيق هذه الأهداف.. وتطبيق هذه الاستراتيجية... وهنا لابد أن نتساءل... هل استطاع بنك مصر أن ينجح في تحقيق هذه الأهداف... وأن يعكس هذا النجاح على نشاطه الذاتي ومركزه المالي؟... لنتساءل جميعا بأن نبحث عن إجابة له.

آثار عديدة

إن أي تحليل موضوعي لدور البنك ونشاطه منذ عام ١٩٢٠ حتى الآن... يؤكد لنا بصفة قاطعة أن هذه الأهداف قد تحققت بنجاح كامل... بل إن النتائج المترتبة على هذا النجاح قد فاقت كل ما كان متوقعا لها... فالبنك في خلال فترة وجيزة لم تتعد العشرين عاما استطاع أن يؤسس العديد من الشركات التي تحمل اسم مصر... هذه الشركات كانت بمثابة الدعامة الأساسية لتنمية الاقتصاد المصري... وقد استطاعت هذه الشركات أن تغطي تقريبا كل مجالات الأنشطة الاقتصادية... وعلى رأسها الصناعات الغذائية والصناعات الخفيفة المكملة لها... بالإضافة إلى بقية الأنشطة الأخرى... كالسياحة والنقل البري والجوي والإنشاء والتشييد... وصناعة الأدوية والمواد الكيماوية... والطباعة بل إن هذه الأنشطة امتدت لتشمل ميدان الفن أيضا... وليس غريبا أن تكون هذه الشركات عصب الحياة الاقتصادية في تلك الفترة... وليس غريبا أيضا أن تكون لها نتائج ذات آثار بعيدة المدى على الاقتصاد القومي... فعن طريق هذه الشركات أمكن خلق وتدريب طبقة من العمال المهرة والفنيين الأكفاء استفاد منهم الاقتصاد المصري...

وعن طريق البنك وشركاته أمكن خلق وتنشيط سوق الأوراق المالية في مصر... هذه السوق كان لها نشاط ملموس حتى الربع الأخير البنك عام ١٩٦١... ثم إن البنك قد نجح في أن يخلق لدى المصريين الوعي الاستثماري... وأن يبث فيهم روح الثقة في المشروعات الاقتصادية المصرية... والإقبال عليها بدلا من أن يظلوا أسرى لفكرة الاستثمار العقاري فقط... كل هذا بالإضافة إلى أن البنك استطاع أن يقطع شوطا بعيدا وهاما في طريق تحرير الاقتصاد القومي من قبضة السيطرة الأجنبية... وكما قال الرئيس محمد أنور السادات... فإن الاستقلال السياسي لا يمكن تحقيقه دون الاستقلال الاقتصادي... نفس هذا الكلام عبر عنه الزعيم جمال

فكرة فى إنشاء بنك مصر.

من كل هذا يتبين لنا مدى نجاح بنك مصر فى تحقيق أهدافه.. فهل انعكس هذا النجاح على مركز البنك المالى ؟.. كما يقول محمد نبيل إبراهيم فإن الحديث عن البنك يعنى الحديث عن ٢٥٠ فرعا للبنك تغطى كل أنحاء الجمهورية.. وعن حجم عمل يصل إلى ٢٥٠٠ مليون جنيه.. وعن قوة عاملة تصل إلى ١٢ ألف عامل.. وعن إيرادات تقارب من ٣٠٠ مليون جنيه.. وعن رأس مال واحتياطات ومخصصات تزيد على ١٠٠ مليون جنيه.. فهل تكفى هذه الأرقام للإجابة على هذا السؤال ؟ !

عمل بنك مصر على تطوير خدماته المصرفية دائما

كالعادة.. نجاح جديد !

والحقيقة - كما يقول نائب رئيس مجلس إدارة بنك مصر - فقد مر الاقتصاد المصرى بصفة عامة والقطاع المصرفى بصفة خاصة بعدة تجارب على سبيل المثال نظام المؤسسات التكاملة.. ونظام التخصص القطاعى والنوعى !! حتى جاءت سياسة الانفتاح الاقتصادى التى أرسى دعائمها الرئيس محمد أنور السادات.. وصدر القانون رقم ١٢٠ لعام ١٩٧٥ الذى أعاد للبنوك حريتها وحركتها.. ومنحها حق تأسيس الشركات وممارسة عمليات الاستثمار.. ومع صدور هذا القانون كان لبنك مصر السبق فى تنفيذ هذه السياسة.. فخلال فترة قصيرة لم تتجاوز السنوات الخمس استطاع البنك أن يؤسس ويشارك فى تأسيس أكثر من ٣٠ شركة.. على رأسها شركات الأمن الغذائى تمشيا مع استراتيجية الدولة.. كذلك كان من نتيجة سياسة الانفتاح وما ترتب عليها.. دخول مجموعة كبيرة من البنوك العالمية للسوق المصرفية التى استطاعت حماية الاستثمار التى تمتعت بها مصر فى عهد السادات.. وتزايد فرص الاستثمار أمام البنوك مع تواجد الكوادر الإدارية والفنية على أعلى المستويات.. كل هذا فى الواقع شكل نوعا من التحدى كان على بنك مصر أن يواجهه.. وكان على البنك أن يرفع من مستوى أداء خدماته فى ظروف التنافس التى أوجدتها هذه البنوك الأجنبية.. وكالعادة نجح بنك مصر !

متطور دائما

فقد استطاع البنك أن يدخل نظام الحاسب الآلكترونى.. وبذلك أصبح أول بنك.. لا فى مصر فقط إنما فى الشرق الأوسط يستخدم هذا النظام.. كما عمل البنك على تطوير خدماته المصرفية.. فأدخل العديد من التسهيلات المصرفية الدولية.. كشهادات الادخار بالعملة الحرة.. وشهادات الادخار الدولارية.. وأنظمة التوفير الحديثة والمبتكرة.. وشهادات الادخار بالعملة المركبة.. وهى أحدث الخدمات المصرفية لبنك مصر.. فهذا النوع من الادخار الذى يسمى أيضا بسلة العملات يواجه كل تقلب فى أسعار العملة عالميا.. كذلك استمر البنك فى سياسة مد خدماته المصرفية منتشرا فى كافة أنحاء مصر.. وبذلك استطاع البنك أن يصل بخدماته إلى المواطن المصرى فى كل مكان يتواجد فيه.. حتى المناطق التى لم تكن تعرفها أصلا.. حرص البنك على أن تكن خدماته أيضا.. وبذلك يكون بنك مصر هو أول البنوك التى قامت بافتتاح فروع لها فى سيناء الغريزة.. أيضا رأى البنك تلبية رغبة فئة من فئات المجتمع التى لا ترغب فى التعامل بالفوائد ذات الأسعار الثابتة - أن تعمل فى استثمار أموالها والحصول على أرباح فما قامت وحدة مصرفية تتعامل طبقا للشريعة الإسلامية.. أموالها منفصلة عن أموال البنك التى تتعامل فى الأعمال المصرفية العادية.. وهذه الوحدة تعمل طبقا لفتاوى السادة رئاسة إشراف أحد كبار علماء الأزهر الشريف.. ويقوم البنك بزيادة عدد هذه الوحدات طبقا لحاجة الجمهور إليها.

والنتيجة أن بنك مصر قد أصبح أكبر البنوك انتشارا فى مصر.. وأصبح عملاؤه يمثلون أكبر نسبة من عملاء البنوك فى مصر.

ثقة عالمية..

ولم يقتصر اهتمام البنك على تطوير الجهاز المصرفى فقط.. فقد أولى البنك العمليات الدولية كل اهتمامه.. وذلك قام بتأسيس فرع للعمليات الدولية جهز بأحدث التجهيزات الألكترونية لكى يتمكن من مزاولة عمله بأعلى كفاءة ممكنة وبأداء يتناسب مع أحدث المستويات العالمية.. بالإضافة إلى أن البنك قد قام بتكوين بنوك دولية مشتركة مثل بنك مصر الدولى.. وبنك مصر روماليا.. وبذلك حققت له تغطية دولية.. شبه كاملة.. والنتيجة المتغطية لكل هذا - كما يقول محمد نبيل إبراهيم - هى الثقة التى أصبح البنك يتمتع بها على مستوى العالم.. وفقا أصبح بنك مصر وكيلا عن البنك الدولى ويمارس هذا فى بعض قروض التنمية الزراعية والتصنيع الزراعى التى تعطى مصر.. وأكثر من هذا فقد قام العديد من البنوك الدولية الكبرى فتح بنك مصر فروعا دولية.. ولفترات طويلة وذلك لتمويل المشروعات الاستثمارية التى يقوم البنك بتأسيسها.. أو التى يرغب عملاء البنك فى تأسيسها وتمويلها.. والحقيقة أن بنك مصر يعتبر من أكبر البنوك فى تمويل المشروعات الأجنبية.. وهو بذلك يعتبر أكبر البنوك حصولا على موارد السوق الموازية.. ومن هنا استطاع.. وإيمانا من البنك بأهمية التصدير فى تدعيم الاقتصاد القومى وتوفير العملات الأجنبية فإن البنك يهتم اهتماما خاصا بتجارة القطاع الخاص لقيامه بدوره فى هذا المجال.. فيقدم البنك للمصدرين التمويل الكامل سواء لعملية الانتاج أو التصدير.. ويقدم لها أيضا النصيحة وتوفير فرص أخرى للتوريد فى أعمال التصدير بالإضافة إلى شراء متحصلاتهم من العملات الأجنبية بالأسعار التشجيعية.. كما تضع الإدارة الخارجية لبنك مصر تحت تصرف العميل الذى يرغب فى الاستيراد.

إن بنك مصر يضع أيضا كل المدخرات التى يتم تجميعها من العملات الحرة الأجنبية فى خدمة الصناعة والاقتصاد الوطنى.. وذلك عن طريق منح القطاع الخاص والمهنيين والحرفيين والصناعات الصغيرة بالتمويل اللازم لاستيراد احتياجاتهم من المواد الخام وقطع الغيار والآلات والمعدات والأجهزة ومستلزمات الإنتاج.. وإذا كان البنك قد أولى كل اهتمامه للعملات الدولية فيجب ألا ننسى أنه أيضا منذ البداية كانت له اهتمامات خاصة بالتعاون العربى.. فكان أول بنك يفتتح فروعا فى كل من سوريا والسودان وليبيا والسعودية واليمن الشمالية.. كما قام البنك بتأسيس بنوك مشتركة مع الجزائر وليبيا.. وبهذا فتح البنك على المستوى العربى.. والعربى والدولى أيضا.

رأس المال الحقيقى..

وإيمانا من البنك بتوفير أحدث أنواع الخدمات لعملائه.. فهو يقوم هو بمختلف الخدمات الخاصة بدراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات المختلفة.. وتقويمها ووضعها فى الشكل المناسب للتنفيذ.. وهو يقوم بهذه الخدمة عن طريق أجهزته المتخصصة لديه التى تحتوى على أرفع مستويات الكفاءة والخبرة.

ويثار بعد هذا سؤال.. كيف استطاع البنك أن يحقق كل هذا النجاح.. كيف استطاع أن يحقق كل أهدافه القومية.. وأن يشارك فى دفع عجلة التنمية.. وأن يكون البنك الرائد فى كل المجالات التى تخدم عملاءه.. وتخدم الاقتصاد مصر أيضا.. كيف استطاع أن يكون محل ثقة البنوك العالمية.. وعلى رأسها البنك الدولى.. كيف استطاع أن يصل إلى كل مكان من أرض مصر ؟.. إن كل هذا من وجهة نظر محمد نبيل إبراهيم ليس إلا نتيجة لتكاتف العاملين بالبنك.. وحماسهم.. وإخلاصهم للقطاع المصرفى.. إن هذه الروح التى يتمتع بها كل الذين يعملون فى بنك مصر.. هى الحدى الحقيقى وراء هذا النجاح لأن العمل المصرفى عمل إنسان يشترى بالدرجة الأولى.. فقد ساهمت العلاقات الإنسانية بين العاملين فى البنك.. باعتبارهم أسرة واحدة وعائلة واحدة فى تحقيق هذا النجاح.. وإذا كان رأس المال بالنسبة لأى بنك هو أكثر ما يعتز به.. فإن رأس المال الحقيقى الذى يعتز به بنك مصر.. ليس ملايين الجنيهات المودعة فى خزائنه إنما آلاف العاملين من أبنائه.. فهؤلاء هم أغلى رأس مال لبنك مصر !!

حوار مع رئيس مجلس إدارة

بنك مصر

حول :

سياسة البنك الاستثمارية في الماضي والحاضر

مهما كان الاختلاف في وجهات النظر حول حقيقة الدور الذي لعبه بنك مصر في تاريخ الاقتصاد المصري . فإن هذا الاختلاف يصبح « منتهى الانسجام » امام عبارة واحدة صحيحة تماما : « هذا البنك غير تمنى النجاح وجه مصر الاقتصادي » !

وإذا كان هذا النجاح هو النتيجة المنطقية لسياسة البنك الاستثمارية التي حولت أموال المصريين وأفكارهم وجهودهم إلى مشاريع قومية .. فمن الطبيعي أن يدور في الأذهان الكثير من التساؤلات .. أهمها بلا شك .. هل تستمر هذه السياسة وتظل العبارة صحيحة ؟ !

من هذا المكتب ادار طلعت حرب بنك مصر . ومنه عمل أحمد فؤاد رئيس مجلس إدارة البنك الحالية . وحديثنا منصب عن مشروعات البنك

من هذا المنطلق .. وحول هذه السياسة الاستثمارية لبنك مصر .. كان الحوار مع أحمد فؤاد رئيس مجلس إدارة البنك ..

هل يمكن القول بأن السياسة الاستثمارية التي اتبعها بنك مصر في الماضي هي نفس السياسة التي يتبعها في الوقت الحاضر .. خاصة أنه قد ثبت أن هذه السياسة قد ساهمت بشكل فعال في تنمية الاقتصاد المصري وتدعيمه ..

احمد فؤاد : في الواقع إن الإجابة عن هذا التساؤل تحتاج منا إلى استعراض ملامح هذه السياسة الاستثمارية التي انتهجها بنك مصر منذ تأسيسه في عام ١٩٢٠ .. والتي حدد أهدافها .. رائد الاقتصاد المصري .. طلعت حرب .. فقد البداية كان الهدف الرئيسي هو استخدام أموال المصريين في مشاريع وشركات بلادهم بدلا من تركها معطلة أو مودعة لدى البنوك الأجنبية التي كانت تستثمرها خارج البلاد .. وتعني آخر كان الهدف هو تحقيق الاستقلال الاقتصادي لمصر في وقت وصلت فيه قبضة السيطرة الأجنبية على اقتصادنا القومي إلى مداها .. وتطلب هذا تشجيع إقامة المشروعات الاقتصادية التي يعود ريعها على البلاد مباشرة .. والمساعدة على إنشاء الشركات المالية والتجارية والصناعية والزراعية وشركات النقل والتأمين .. والوقوف بجانب هذه الشركات وتعهدها بالرعاية حتى تنمو وتشتد ساعدها .. كل هذا مع الوضع في الاعتبار المحافظة على أموال المودعين واستخدامها فيما يكون مضمونا ومأمونا وأن يتم أسلوب العمل على مبادئ وأصول قومية لا يمكن تجاوزها .. إن هذه السياسات المنطلقة هي في النهاية المبادئ والأهداف التي اعتبرها بنك مصر بمثابة الدستور الاقتصادي له.

● وكيف استطاع البنك أن ينفذ هذه الأهداف رغم الظروف الصعبة التي كان يعاني منها الاقتصاد المصري في ذلك الوقت ؟

احمد فؤاد : قام البنك برسم سياسته على أساس خطة منظمة اعتبر تحقيقها من أول واجباته القومية .. فهو قد اتبع سياسة تخطيطية تؤدي إلى تجميع رءوس الأموال لإقامة المشروعات القومية النافعة .. وبصورة لا تتعارض في نفس الوقت مع كونه بنكا تجاريا يعتمد في موارده أساسا على ودائع عملائه .. وإذا عدنا إلى عام ١٩٢٣ وجدناه قد عمل على اقتطاع جزء من أرباحه لكي يمكن توفير الأموال اللازمة لإنشاء الشركات الصناعية والتجارية .. والأرقام تحدد أنه نتيجة اتباع هذه السياسة فقد ظلت أرباح البنك المحتجزة واحتياطياته ترتفع عاما بعد عام .. في عام ١٩٢١ كانت حوالي ٧٠٠٠ جنيه ارتفعت عام ١٩٣٠ إلى ٥٧٨٠٠٠ جنيه ثم في عام ١٩٣٧ إلى ٨٩٩٠٠٠ جنيه .. وفي عام ١٩٤٥ وصلت إلى مليون و ٩٠٠ ألف جنيه حتى وصلت في عام ١٩٥٠ إلى ٤ ملايين و ٣٠٠ ألف جنيه !! .. وقد عمد البنك إلى تشجيع المصريين على المساهمة في إنشاء الشركات المساهمة ..

وذلك كان يقوم بإصدار أسهم شركاته بقيمة اسمية بسيطة في متناول المدخرين والمستثمرين تصل إلى ٤ جنيهات فقط.

وأكثر من هذا كان البنك يلجأ أحيانا إلى تقسيط قيمة السهم تشجيعا للمواطنين وتيسيرا لهم ! .. والحقيقة أن النجاح الكبير الذي حققته هذه الشركات المساهمة .. وأكسبها الطابع الوطني زاد من تشجيع المصريين والإقبال على استثمار مدخراتهم في هذا الميدان .. ولعل التاريخ سيظل يذكر لبنك مصر أنه أول من قام بتجارة إنجابية ناجحة في تاريخ مصر الحديث لتجميع المدخرات الشعبية عن طريق إنشاء الشركات المساهمة المصرية .. فضلا عما سيذكر له دور الريادة في إظهار أهمية الأموال العقلية وضرورة الاعتماد عليها كبديل للاستثمارات الأجنبية.

● وأين كانت تستثمر هذه الأموال التي نجح البنك في تشجيعها عن طريق اقتطاع جزء من أرباحه ؟

أحمد فؤاد : في الواقع إن بنك مصر قد اهتم بالدرجة الأولى بإقامة قطاع صناعي مستقر... لكي تتمكن احداث نوع من التوازن الاقتصادي بين القطاعات المختلفة... وذلك عن طريق استغلال ثروات البلاد المادية والبشرية... وال هذه الأهداف أنشأ بنك مصر ابتداء من عام ١٩٢٤ جهازا فنيا للبحوث الاقتصادية الفنية لدراسة مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في البلاد والإمكانيات المتاحة وكيفية استغلالها ودراسة المشروعات دراسة وافية قبل التفكير في اقامتها... وهكذا جاءت شركات بنك مصر وقد توافرت لها كل عناصر النجاح... وقد اهتم بنك مصر بإنشاء شركاته على نفس الأسس التي قام البنك عليها... بحيث يكون رأسمالها مصريا وكذلك إدارتها وموظفوها وعمالها... ولكن لم يمنع هذا من الاستفادة بالخبرة الأجنبية بشرط ألا تكون لها فرصة للتحكم في سياستها أو التأثير على أهدافها... وقد يندر مهنيا أن يعرف أن اشتراك بنك مصر في اقامة هذه الشركات لا يكون بهدف الاحتفاظ بأسهمها أو تكوين احتياطات مالية ضاعة... بل الحصر دورة المالية في كونه مروجا للشركات التي يقيمها حتى تحمل وتقوى مركزها المالي فيقوم بعد ذلك ببيع أسهمها للمتداول... وقد قلل البنك فورا من الشركات التي اشترك في تأسيسها – واشترك معه بعض رجال المال من المواطنين المصريين – فكان يقدم لها القروض بضوابط الأول تحديد التمويل الخارجي لها... فلا يكون له التمثيل الأكبر في الهيئة صرح الصناعة المصرية... والنتيجة أن انتاج كل هذه الشركات ساعد فعلا على تحسين الميزان التجاري... وشارك في رفع مستوى المعيشة بإسهامها في توليد قيمة مضافة للدخل القومي... لقد انشأ البنك خلال الفترة من عام ١٩٢٢ حتى عام ١٩٥٩ سبعا وعشرين شركة بالإضافة إلى إنشاء بنك مصر لبنان واشتركت استكملها البنك بعد فترة من انشائها. وهما بنك القاهرة والشركات العقارية المصرية...

وكل هذه الشركات حققت نتائج باهرة... وال عام ١٩٦٦ تم إنشاء مؤسسة مصر وآلت اليها جميع شركات بنك مصر

● وماذا عن سياسة البنك الحالية... خاصة بعد أن دخلنا عصر الانفتاح... هل سيستمر البنك في اتباع نفس سياسته القديمة في انشاء شركات جديدة؟

أحمد فؤاد : ما إن صدر القانون رقم ١٢٠ لعام ١٩٧٥ – وهو القانون الذي أنهى قيود حق تأسيس الشركات وأطلق عمليات الاستثمار – حتى قرر بنك مصر استئناف رسالته القديمة وانشاء أن يكون مجموعة جديدة من الشركات في كافة المجالات التي تحتاج إليها الاقتصاديات البلاد

وقد شجع البنك على ذلك توفر القروض الجديدة للاستثمارات في ضوء تطبيق الدولة لسياسة الانفتاح... بالإضافة فرصة خبرة رجال بنك مصر في مجال الاستثمار... وهي الخبرة التي تم اكتسابها أيام انشاء شركات بنك مصر القديمة... والحقيقة أن سياسة البنك الاستثمارية في ظل هذه الظروف قد تطورت إلى عنوانين أساسيين... الأول تركيزه وظيفة نشاط البنك... كبنك تجاري لتحقيق أقصى عائد ممكن وتأهيلها لتكون مجموعة من الشركات بأسلوب يتلاءم مع مفاهيم العصر... والحقيقة أن أهداف من اتباع هذه السياسة الاستثمارية هو المشاركة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية بما يحقق زيادة في انتاج البلاد وتوفير فائض للتصدير

الاستثمارات المشتركة التي يتبع استخدام تكنولوجيا أجنبية وخلط الأجنبي والخبرة الأجنبية التي سيتقنا في مجال الانتاج... وجاء اشتراك البنك في المشروعات الاستثمارية عن طريق تأسيس هذه المشروعات ابتداء من عمل دراسة الجدوى حتى اتمام انشاء المشروع... مع الاشتراك بنسبة في رأس المال بالإضافة إلى منح القروض وتسهيلات المصرفية لهذه المشروعات... أو الاشتراك مع هيئات عامة وخاصة في رؤوس أموال مشروعات تنشئ جديدا... مع الاشتراك أيضا في منح قروض وتسهيلات لهذه المشروعات

● وهل وضع البنك في اعتباره إنشاء الشركات التي تخدم المواطن المصري احتياجاته الأساسية والبسيطة في الغذاء والكساء والمسكن

في الواقع أن البنك لم يقم قبل أي اعتبار آخر بإنشاء أي شركة من هذه الشركات... إن الهدف في النهاية يتفق مع ما أعلنه الرئيس السادات من ضرورة تحقيق الرخاء للشعب المصري... ولكي يحقق البنك هذا الهدف اتبع سياسة لتحقيقه لتجميع رؤوس الأموال اللازمة عن طريق استخدام أوعية ادخارية... ومشاركة رؤوس الأموال العربية والأجنبية... ابتداء من البنك بإقامة وبالتالي تحسين مركز ميزان المدفوعات وإتاحة فرص إضافية للعمالة... إن الهدف في النهاية يتفق مع ما أعلنه الرئيس السادات من ضرورة تحقيق الرخاء للشعب المصري. ولكي يحقق البنك هذا الهدف اتبع سياسة لتحقيقه لتجميع رؤوس الأموال اللازمة عن طريق استخدام أوعية ادخارية... ومشاركة رؤوس الأموال العربية والأجنبية... ابتداء من البنك بإقامة

وبالنسبة لقطاع الكيماويات ساهم البنك أيضا في انشاء شركة بدمها لسياسة الأمن الغذائي.

وهكذا يكون اهتمام بنك مصر قد شمل العديد من القطاعات الاقتصادية الهامة التي تعكس في مجموعها ما اتصفت به سياسة بنك مصر

وهكذا أمل... تظل المسيرة صحيحة...

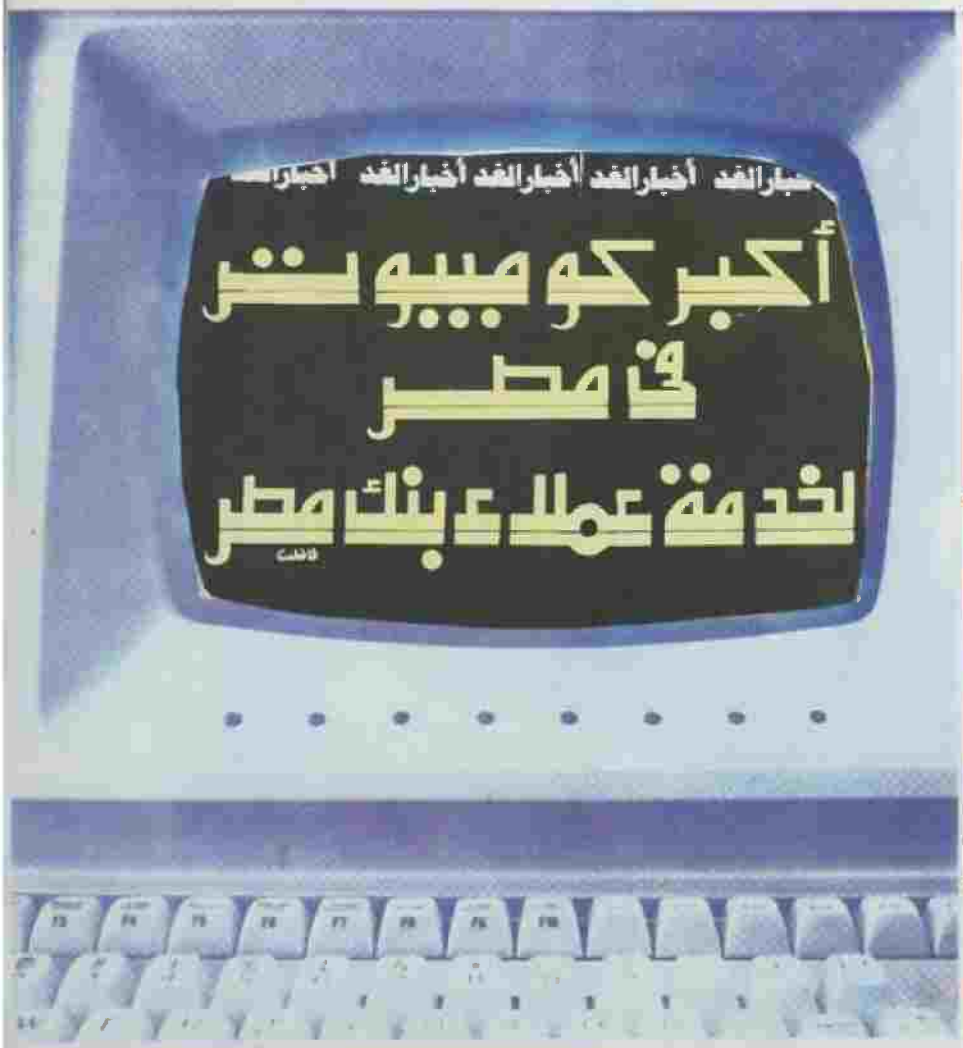

محمد على حافظ مدير عام بنك مصر والمسئول الأول عن جهاز الحاسب الآلى بالبنك

فى ١٨ أكتوبر من عام ١٩٧٧ اتخذ مجلس إدارة بنك مصر قرارا هاما بإدخال نظام الحاسب الآلى .. وبذلك يصبح بنك مصر أول بنك فى الشرق الأوسط يستخدم مثل هذه الطاقة من العقول الألكترونية .. وبذلك أيضا سيدخل البنك ومعه مصر كلها .. عصر التكنولوجيا فى دنيا المال .. إن معنى هذا أنك ستصرف قيمة « الشيك » الذى تحمله فى ٣ دقائق .. لا أكثر !!

ولأن استخدام الحاسبات الألكترونية يعتبر فى الواقع تجربة جديدة تماما على البنوك فى مصر .. ولأنه لم يسبق لأى بنك استخدامه من قبل .. فقد اخترنا « أكتوبر » إلقاء الضوء على التجربة الجديدة باعتبارها البداية الحقيقية لدخول البنوك المصرية عصر التكنولوجيا .. فكان هذا الحوار مع محمد على حافظ مدير عام بنك مصر والمسئول الأول عن جهاز الحاسب الآلى بالبنك

● فى البداية بهمنا أن نعرف ماهى النتائج المباشرة لاستخدام الحاسب الألكترونى الجديد ؟ .. وما الذى سيستفيد منه عملاء البنك بعد استخدامه ؟

●● محمد على حافظ : فى الحقيقة أن هذا الحاسب الجديد سيجعل احتمالات الخطأ فى أية عملية مصرفية تكاد ! سواء كانت هذه العملية متعلقة بحساب أحد العملاء أو بأى مشروع يقوم البنك بالإشراف عليه . بالإضافة إلى أن الحاسب الجديد يضمن توفير الوقت وتسهيل التعامل إلى أقصى درجة ممكنة .. فمعروف أن أى عميل مرتبط فى تعامله مع البنك ، بشباك ، معين تم من خلاله كافة تعاملاته مع البنك .. ومن المعروف أيضا أن عملية مراجعة الشيك والتأكد من صحة بياناته تستغرق بعض الوقت .. خصوصا فى الفترات التى يزدحم فيها عملاء البنك على شبابيك الصرف .. وبعد بدء العمل بالنظام الجديد سيستطيع العميل أن يتوجه إلى أى شباك وعن طريق الأجهزة الموجودة على هذه الشبابيك والمتصلة بالحاسب الرئيسى .. ستتم عملية مراجعة البيانات والتأكد من صحتها خلال فترة تتراوح بدقة بين ٣ و ٥ ثوان ! وهكذا لن يتجاوز الفترة التى سيقضيها العميل داخل البنك منذ لحظة دخوله حتى خروجه .. أكثر من ٣ دقائق .. على أكثر تقدير ! .. هناك أيضا نوع من التعامل بين البنك وعملائه معروف باسم « الأوامر المستديمة » كأن يطلب العميل مثلا من البنك دفع إيجار منزله بصفة منتظمة .. وفى الغالب فإن العميل يظل على اتصال مستمر بالبنك للتأكد من تنفيذ عملية السداد .. ولكن بعد استخدام الحاسب الجديد لن يحتاج العميل إلى إجراء هذا الاتصال ولن يضيع وقته فى

ان كله من تنفيذ أوامره .. إن وظيفة الحاسب الجديد ستحصر بالدرجة الأولى في توفير وقت العميل وتسهيل كافة تعاملاته الخاصة مع طبيعة العصر.

● ولكن من الذي سيستفيد من هذا النظام .. هل هم عملاء البنك في القاهرة فقط .. أم سيستفيد منه أيضا عملاء البنك في فروعه المنتشرة في كل أنحاء مصر؟

●● محمد حافظ .. في النهاية سيتم تعميم هذا النظام في كل فروع بنك مصر سواء في القاهرة أو في أي مكان آخر .. وسيستفيد من هذا النظام كل عملاء البنك في كل فروعه .. ولكننا نبدأ مبدئيا باستخدام الحاسب الجديد في الفروع الرئيسية ذات الكثافة العالية من حيث عدد العملاء وحجم العمليات وبعد ذلك سيتم ربط الحاسب ببقية فروع البنك الموجودة في القاهرة ! .. ثم بالتدريج سيتم ربطه ببقية الفروع في كل محافظات مصر .. إن معنى هذا أن العميل يستطيع التعامل مع البنك في أي مكان دون الالتزام بالتعامل مع الفرع الموجود فيه حسابه الخاص .. إن الظروف كثيرا ماتضطر العملاء للتواجد في مناطق بعيدة كثيرا عن الفروع الموجودة بها حساباتهم .. فإذا احتاج العميل لصرف أي مبالغ في هذه الأماكن أو إيداعها .. فإن كل ماعليه هو التوجه لأقرب فرع .. ومن طريق حاسبين صغيرين مهمتهما ربط كل فروع بنك مصر بالحاسب الرئيسي سيمكن التأكد من صحة بيانات العميل - في لمح البصر أيضا - وصرف أو إيداع المبالغ المطلوبة فورا .. وأكثر من هذا !! في المستقبل القريب وبعد أن يتم التوسع في استخدام الحاسب الآلكتروني وربطه بكل فروع بنك مصر .. سيدأ البنك في استخدام آلات الصرف النقائية Cash dispensers بعد ربطها بالحاسب الآلكتروني - هذه الآلات ستتيح للعميل أن يتعامل مع البنك في أي وقت .. ليلا أو نهارا .. دون الالتزام بمواعيد العمل .. أيضا سيقوم البنك باستخدام نظام نقاط البيع Points of sale الذي من خلاله سيقوم العميل بشراء مايريده من المشاغل من بعض المحال المتفق عليها .. وعن طريق أجهزة موجودة في هذه المحال ومتصلة بالحاسب الموجود في البنك سيمكن التأكد - في لمح البصر - من حساب العميل وحجم قيمة مالاشتراه من بضائع من حسابه !!..

● وتساءل .. عما عن ضمانات دقة العمل وهل سيؤدي الحاسب الآلكتروني الجديد دوره المطلوب منه دون أي احتمالات للأعطال .. كانقطاع التيار الكهربائي مثلا ؟..

●● محمد حافظ .. ليس سرا أن الحاسب الآلكتروني الجديد هو أكبر وأضخم وأحدث حاسب موجود في مصر .. وليس سرا أنه أول بنك يستخدم هذه التكنولوجية المتقدمة وذلك وضعنا في اعتبارنا منذ البداية ضمان نجاح التجربة مائة في المائة .. خاصة أن الذي يعتمدها هو بنك مصر .. الرائد - كالعادة - في كل المجالين البنكي .. فقد باختيار الآلات التي تكفل استمرار العمل دون أي انقطاع .. فقد أيضا بالبناء شبكة لنقل المعلومات وبفصل التعاون بين البنك وهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية أصبح لدينا مايقرب من ٦٤٠ خطا عاديا وأرضيا تنتهي جميعها عند الحاسب الآلكتروني الرئيسي .. أيضا كان لابد من توافر ضمان أكيد لعدم انقطاع التيار الكهربائي عن الحاسب .. ولذلك تم بناء غرفة لتوليد الكهرباء - أيضا لأول مرة في مصر - تضمن الحصول على تيار مستمر ومنتظم ونظيف دون أي انقطاع .. أيضا وضعت مسألة اختيار موقع الحاسب الذي يمتلك أقل المعلومات في الاعتبار .. من حيث تأمينه وحمايته .. وقد جرى إعداد موقع الحاسب تحت البنك الذي يزيد عمره على ٥٠ عاما وأمكن فعلا اجتياز ذلك حسب أحدث علوم العصر.

وفي العصر الحجري .. في البداية طعما تمت الاستعانة بالخبرات الأجنبية ولكن مع بداية العمل في عام ١٩٧٨ أمكن تدريب فئة ممتازة من أبناء البنك لكي تتولى بعد ذلك العمل .. وسوف يصل عدد الذين سيعملون في جهاز الحاسب الآلي عند استكماله طاقته الإنتاجية إلى حوالي ١٩٠ عاملا.

إن الحاسب الذي تم اختياره هو أكبر حاسب الكتروني .. ومعه أيضا حاسبان صغيران يتحكمان في الرسائل التي تصل من مختلف الفروع .. بالإضافة إلى حاسبين صغيرين يتحكمان في إعداد المعلومات بطريقة التشغيل المتفصل .. بالإضافة إلى مجموعة فريدة من الآلات المساعدة تضمن انتظام العمل وسلامته.

وبعد .. فما هو رأيك .. أليس بنك مصر .. هو بنك العصر .. وكل العصور أيضا !!..

● ماذا تعرف عن أحدث وأكبر حاسب آلكتروني في مصر؟

يعتبر الحاسب الآلكتروني الموجود في بنك مصر أكبر وأحدث وأضخم حاسب في مصر وهو يتكون من الأجزاء الآتية

● جهاز الحاسب موديل

NCR V-8 CMOS MICRO PROCESSOR

وهو يتكون من .. وحدتي تشغيل مركزيتين سرعة كل منهما ٥٦ نانو ثانية .. أي أنهما يقومان بتنفيذ عدة ملايين من الأوامر والعمليات الحسابية في الثانية الواحدة..

● ذاكرة تتكون من ٤ ملايين حرف..

● ٨ وحدات لتسجيل وقراءة البيانات على الأقراص المغنطة وتبلغ طاقة كل قرص ٢٠٠ مليون حرف.. وعلى ذلك يصبح إجمالي الحروف ١٦٠٠ مليون حرف يمكن تداولها بسرعة تزيد على مليون حرف في الثانية

● ٦ وحدات لتسجيل وقراءة البيانات على الشرائط المغنطة وتستخدم في حفظ البيانات الخاصة كحافة الأقراص.

● ٤ وحدات للطباعة تبلغ سرعة الوحدة ٢٠٠٠ سطر في الدقيقة

خطاب مفتوح ...

الوالد الكبير المغفور له طلعت حرب

أكتب إليك من داخل جدران صرحك الذى شيدته ، ممتدًا لجيل من أبنائك يحمل الشعلة التى أضأتها وينهج الطريق الذى سلكته منذ قمت بتأسيس بنك مصر عام ١٩٢٠.

أكتب إليك لأقول لك ... ليتك كنت معنا .. ليتك عشت لتشهد أمجاد بنك مصر الخالدة ، فيا ليتنى لو كان أنك كنت ستسعد بها وأنت ترى حلم أحلامك يزدهر وينمو وينعم بمصر كما تنعم مصر به ، ثم ليتك عشت لتشهد تكريم ابن مصر المؤسس وتبجيل عائلته لها لك والصرح الذى شيدته .. ليتك كنت معنا لترى رأسمال بنك مصر وهو يبلغ الآن اثنى عشر مليون جنيه ، وأطمئنك أنه لا يزال مصريًا خالصًا ومملوكًا للمصريين .. تمامًا كما تركته .. ليتك كنت معنا لترى عدد عملاء بنك مصر وقد اقترب من مليونى عميل .. ليتك كنت معنا لتشهد حجم ودائع البنك وقد ارتفع إلى ألف وأربعمائة مليون جنيه بعد أن حاول حقادك وحاسدوك أن يوهموا شعب مصر بحرج مركز البنك فى الأربعينات لقاء مليونى جنيه ... ليتك عشت حتى رأيت قروض البنك فى سوق النقد والمال وقد بلغت ألفا ومائة مليون جنيه - إن موارد بنك مصر ياسيدى كانت وستظل دائمًا فى خدمة اقتصاد مصر .. تمامًا كما رسمت لنا .. ليتك كنت معنا لترى فروع بنك مصر وقد جاوزت المائتين ، لتغطى أنحاء مصر .. وتمدك بالمزيد .. ليتك كنت معنا لتسعد بأبنائك الذين شيدوا صرحًا شامخًا من شركات بنك مصر ، بلغ أكثر من ثلاثين شركة جديدة ، تضاف إلى أعمالك التى شيدتها من قبل .. وليتك عشت حتى توجهته إلى الطابعة الثانى من مبناك العتيد - إذن لرأيت ما يبهج صدرك .. ليتك رأيت هذا الطابعة وقد ازدان مختالًا بأكبر طاقة حاسبة الكترونية فى مصر كلها وتدار بأيدى أبنائك المصريين ... ألم يكن الطموح والاعتزاز بالمصرية من بين ما علمتنا .. وأخيرًا .. ليتك كنت معنا.

ابنك

محمد حافظ

من صفحات التاريخ

- فى ٨ مارس سنة ١٩٢٠ تم عقد الشركة الابتدائى . وفى الشهر التالى وبالتحديد يوم ٣ أبريل ١٩٢٠ تم إصدار المرسوم السلطانى بتأسيس البنك . وكان أول اجتماع للجمعية العمومية يوم ٧ مايو من نفس العام.
- وفى منتصف نوفمبر بدأ البنك فى مزاولة نشاطه وأصدر أول ميزانية عمومية للبنك فى آخر ديسمبر وكانت عن نشاطه خلال شهر ونصف.
- وفى عام ١٩٢٢ بدأ البنك فى طرح اسهمه فى بورصة القاهرة للأوراق المالية . كما عمل البنك على تمثيله بالانتخاب بلجنة الأوراق المالية والتى كانت العضوية فيها من قبل وقفا على الأجانب.
- فى عام ١٩٢٣ أسس البنك أولى شركاته «مطبعة مصر».
- فى ٥ مايو سنة ١٩٣٧ انتقل البنك إلى عقاره الحالى.
- فى ٢٨ مارس سنة ١٩٤٠ صدر قرار البرلمان بكفالة الحكومة لأصحاب الودائع فى البنك.
- فى ٢٤ يولية سنة ١٩٤١ صدر القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٤١ والذى ينص على تدخل الحكومة لدعم البنك.
- فى ٢١ فبراير سنة ١٩٦٠ صدر القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ بتأميم بنك مصر.
- فى ٢ مارس سنة ١٩٦١ صدر القرار الجمهورى رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٦١ بتكوين مؤسسة مصر وهى بنك مصر وشركاته إليها.
- فى ٢٨ ديسمبر ١٩٦١ صدر القرار الجمهورى رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ والذى ينص على تكوين المؤسسة المصرية العامة للبنوك وهى البنك إليها.
- فى أكتوبر عام ١٩٦٣ أدمج كل من بنكى السويس والقاهرة الثانى البنك بموجب قرار المؤسسة المصرية العامة للبنوك.
- فى ٢٠ ابريل عام ١٩٦٤ صدر القرار الجمهورى رقم ١٤٦٦ والذى ينص على الغاء مؤسسة البنوك ونقل ملكية البنك إلى البنك المركزى المصرى.
- فى أول يولية ١٩٦٤ خصص قطاع التأمين والتسيح للقوم البنك بنشاطه المصرفى والرقابة والمتابعة المالية له.
- فى ٣١ مارس سنة ١٩٦٥ بموجب القرار الجمهورى رقم ٨٧٢ تم تحويل بنك مصر إلى شركة مساهمة عربية.

دليلك إلى شركات بنك مصر

مشروعات الأمن الغذائى

● شركة مصر للتبريدات والتخزين

تاريخ التأسيس : ٩ ابريل سنة ١٩٧٧ . ٦٠٪ منها باعلى المصرى ، و٤٠٪ بالدولار الأمريكى

رأس المال : ٢.٤ مليون جنيه .

حصة بنك مصر : ١.٩٢٠ مليون جنيه مصرى بنسبة ٨٠٪ من رأس المال .

غرض الشركة : إقامة مخازن للتبريد لحفظ الفواكه واللحوم وإقامة مصنع للثلج .

العنوان : ١٤ شارع محمد الرشتى – الزمالك .

التليفون : ٨٠١٧٧٠ القاهرة .

○ ○

شركة الإسماعيلية/ مصر للدواجن

تاريخ التأسيس : ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٧٦

رأس المال : ٦.٩٠٠ مليون جنيه

حصة بنك مصر : ١.٨٠٢ مليون جنيه بنسبة ٢٧.٣٪ من رأس المال .

غرض الشركة : المشاركة فى تنمية الثروة الحيوانية

العنوان : شارع صلاح سالم الإسماعيلية ص ب ٢٨

التليفون : ٨٧٩ ، ٩١٠ الإسماعيلية

○ ○

شركة مصر للأغذية

تاريخ التأسيس : ٦ أبريل ١٩٧٨

رأس المال : ٢.١ مليون جنيه مصرى منها ٥٢٥ ألف جنيه تسدد بالدولار الأمريكى

حصة بنك مصر : ١.٥٧٥.٠٠٠ جنيه بنسبة ٧٥٪ من رأس المال .

غرض الشركة : إنتاج وبيع الخبز بنوعيه والحلويات والمكرونة .

العنوان : ٣ شارع الشهيد حسن مسعود (بارك هاوس) – الزمالك – القاهرة .

التليفون : ٨١٤٤٩٠ القاهرة

○ ○

شركة المهندس الوطنية للمنتجات الغذائية

تاريخ التأسيس : مايو سنة ١٩٨٠

رأس المال : ٧ ملايين جنيه

حصة بنك مصر : ٥٠٠ ألف جنيه تسدد بالعملة الأجنبية ، كما يساهم فى تمويل أول مشروعات الشركة

غرض الشركة : إنتاج وتصنيع المنتجات الغذائية

العنوان : ٣٠ شارع رمسيس القاهرة

○ ○

شركة بور سعيد لإنتاج الدواجن والبيض

تاريخ التأسيس : ٢ فبراير سنة ١٩٧٨

رأس المال : مليون جنيه مصرى

حصة بنك مصر : ٢٦٠ ألف جنيه مصرى بنسبة ٣٦٪ من رأس المال .

غرض الشركة : توفير احتياجات السوق من الدواجن والبيض والأعلاف ومخلفات المزارع

العنوان : بنك مصر – بورسعيد – ش الجمهورية بورسعيد – ص ب : ٦٣٤ بورسعيد .

التليفون : ٨٢٢٤ بورسعيد

شركة الإسماعيلية مصر للتبريدات

تاريخ التأسيس : ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٧٧

رأس المال : مليون جنيه مصرى منه ٧٠ ألف جنيه بالدولار الأمريكى

حصة بنك مصر : ٢٥٠ ألف جنيه مصرى بنسبة ٢٥٪ من رأس المال .

غرض الشركة : إقامة الأبنية لتخزين اللحوم والدواجن والسمك والألبان والخضر والفاكهة وإنشاء مصنع للثلج

العنوان : ٢ ميدان مصطفى كامل – الإسماعيلية . ص . ب : ١٠٠ الإسماعيلية .

التليفون : ٨٧٥ الإسماعيلية .

○ ○

الشركة الوطنية للأمن الغذائى

تاريخ التأسيس : ابريل سنة ١٩٨١

رأس المال : ٥ ملايين جنيه

حصة بنك مصر : مليون جنيه بنسبة ٢٠٪ من رأس المال منه ٢٠٠ ألف جنيه بالعملة الأجنبية

غرض الشركة : مشروعات تنمية الثروة الزراعية والحيوانية والسمكية والصناعات الغذائية

العنوان : ٨ ميدان طلعت حرب – القاهرة

التليفون : ٧٤٨١٢٥ القاهرة

○ ○

شركة المهندس الوطنية لصناعة المكرونة والنشويات

تاريخ التأسيس ٢٢ أغسطس سنة ١٩٨٠

رأس المال : ١.٥ مليون جنيه

حصة بنك مصر : ١٠٠ ألف جنيه بنسبة ٦٦٧٪ من رأس المال

غرض الشركة : إقامة مصانع لإنتاج المكرونة والنشويات

العنوان : ٣٠ شارع رمسيس القاهرة

التليفون : ٧٥٠٢٩١ القاهرة

مشروعات الإنشاء والتعمير

شركة مصر للاستثمار

تاريخ التأسيس : يونية سنة ١٩٧٩

رأس المال : ١٢ مليون جنيه مصرى

حصة بنك مصر : ٧.٥ مليون جنيه مصرى بنسبة ٦٢.٥٪ من رأس المال

غرض الشركة : إنشاء وإدارة واستغلال مشروع مرج بنك مصر

العنوان : ١٥١ شارع محمد فريد – بنك مصر

التليفون : ٩٤٢٧١١ – ٩١٦٢٤٢

○ ○

شركة مصر للتعمير

تاريخ التأسيس : سبتمبر سنة ١٩٧٨

رأس المال : ٦٠ مليون جنيه

حصة بنك مصر : ٥ ملايين جنيه بنسبة ٨.٣٣٪ من رأس المال .

غرض الشركة : مباشرة كافة أنواع الاستثمار والأنشطة المتعلقة بالإسكان والإنشاء والتشييد

العنوان : ٤١ شارع قصر النيل – القاهرة

التليفون : ٩١٧٤٤١

شركة السويس للأسمنت

تاريخ التأسيس : ٢٤ فبراير سنة ١٩٧٧
رأس المال : ٥٦ مليون جنيه مصرى
حصة بنك مصر : ٣.٥ مليون جنيه مصرى بنسبة ٦.٢٥٪ من رأس المال ويساهم بنك مصر فى تمويل مشروعاتها
غرض الشركة : إنتاج الأسمنت والمنتجات المتفرعة من صناعة الأسمنت
العنوان : ٣٥ شارع رمسيس – عمارة معروف – القاهرة
التليفون : ٨٢٧٦٨٢

الشركة الوطنية لإسكان النقابات المهنية

تاريخ التأسيس : ابريل سنة ١٩٨٠
رأس المال : ٢٠ مليون جنيه
حصة بنك مصر : مليونا جنيه بنسبة ١٠٪ من رأس المال
غرض الشركة : إنشاء التجمعات السكنية لأعضاء النقابات المهنية
العنوان : ٣٠ شارع رمسيس – القاهرة
التليفون : ٧٥٦٨١٧ – ٧٥٦٩٢٠

شركة مصر للهندسة والإنشاءات

تاريخ التأسيس : ٢٨ مارس سنة ١٩٧٨
رأس المال : مليونا جنيه
حصة بنك مصر : ١.٤ مليون جنيه بنسبة ٧٠٪ من رأس المال
غرض الشركة : تسوية الأراضى وإنشاء المرافق وإقامة المصانع والعمارات السكنية
العنوان : ٨ شارع جواد حسنى – القاهرة
التليفون : ٩٠٠٥٧٢

مشروعات الفنادق والسياحة

الشركة العربية الدولية للفنادق والسياحة

تاريخ التأسيس : ١١ يناير سنة ١٩٧٥
رأس المال : ٥٠.٧٥٠ مليون دولار أمريكى
حصة بنك مصر : ٤.٢٥٠ مليون دولار تسدد بالجنيه المصرى بنسبة ٨.٣٧٪ من رأس المال
غرض الشركة : جميع الأعمال المالية والتجارية المتعلقة بالأمانة وعمليات وإدارة الفنادق والعقارات أول مشروعاتها فندق هيلتون رمسيس ويقوم بنك مصر بادارة قروض تمويله
العنوان : ٤ شارع أحمد باشا – جاردن سيتى – القاهرة
التليفون : ٢٠٥٠٩ – ٢٢٥٥٩

شركة الخليج مصر للفنادق والسياحة

تاريخ التأسيس : ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٧٥
رأس المال : ١٣.٣ مليون جنيه
حصة بنك مصر : ٣.١٩٢ مليون جنيه بنسبة ٢٤٪ من رأس المال
غرض الشركة : إنشاء الفنادق والمنشآت السياحية وأول المشروعات فندق شيراتون هليوبوليس الذى قام بتمويله بنك مصر
العنوان : عمارة برج مصر للسياحة – ميدان العباسية – القاهرة
التليفون : ٨٢٢٤٦٥ – ٨٢٢٤٨١

شركة الإسماعيلية للسياحة

تاريخ التأسيس : ٢٥ فبراير سنة ١٩٧٨
رأس المال : ٧ ملايين جنيه مصرى
حصة بنك مصر : ١.٧٩٠ مليون جنيه بنسبة ٢٥.٦٪ من رأس المال
غرض الشركة : إقامة القرى والفنادق والمونيلات السياحية وأول مشروعاتها فندق إيتاب المقام على أرض جزيرة الفرسان
العنوان : ٥ شارع السد العالى – الدقى – القاهرة
التليفون : ٨٠١٦٦٢

شركة مصر أبو ظبى للاستثمارات العقارية

تاريخ التأسيس : سنة ١٩٧٦
رأس المال : ٧ ملايين جنيه استرلينى
حصة بنك مصر : ٧٠٠ ألف جنيه استرلينى
غرض الشركة : إنشاء وإدارة واستغلال المجمعات السياحية والسكانية والمكتبية والتجارية وأول مشروعاتها مشروع كايرو بلازا على كورنيش النيل الذى يشترك بنك مصر فى تمويله
العنوان : ٢٩ شارع شريف – عمارة الإيموبيليا – القاهرة
التليفون : ٤٨٤٨٦

مشروعات قطاع المال والبنوك

بنك مصر الدولى

تاريخ التأسيس : ٦ يناير سنة ١٩٧٥
رأس المال : ١٠ ملايين دولار أمريكى
حصة بنك مصر : ٤.٧ مليون دولار تسدد بالجنيه المصرى بنسبة ٤٧٪ من رأس المال
غرض البنك : كافة أنواع النشاط المصرح به للبنوك التجارية بالعملات المصرية والأجنبية وعمليات الاستثمار فى مصر والخارج
العنوان : ١٤ شارع الألفى – القاهرة
التليفون : ٩٢٢٠٥٣ – ٩٣٢٧٤٧ – ٩٣١٠٠٢

الشركة العربية المشتركة للاستثمار

تاريخ التأسيس : ٢٦ سبتمبر ١٩٧٧
رأس المال : ٥٠ مليون دولار أمريكى
حصة بنك مصر : ٣.١٢٥ مليون دولار أمريكى تسدد بالجنيه المصرى بنسبة ٦.٢٥٪ من رأس المال
غرض البنك : إنشاء وتمويل مشروعات التنمية فى المجالات الصناعية والزراعية والنقل والمواصلات والإسكان
العنوان : ١٦٠ شارع ٢٦ يوليو – المجوزة – القاهرة
التليفون : ٨٠٨٧٧٧

البنك الوطنى للتنمية

تاريخ التأسيس : ٢٩ إبريل سنة ١٩٨٠
رأس المال : ٥٠ مليون جنيه
حصة بنك مصر : ٣ ملايين جنيه مصرى بنسبة ٦٪ من رأس المال
غرض البنك : ممارسة نشاط البنوك التجارية والاستثمار والأعمال بالعملات المصرية والأجنبية

العنوان : ١١ شارع صدى أبو علم القاهرة
التليفون : ٩٧٢٣٨٤ - ٩٧٥٢٦٠

بنك مصر رومانيا

تاريخ التأسيس : ١٧ نوفمبر سنة ١٩٧٥
رأس المال : ٥ ملايين دولار أمريكي
حصة بنك مصر : ٢.٥٥ مليون دولار أمريكي تساوي بالجنيه المصري نسبة ٥١٪ من رأس المال
غرض البنك : ممارسة نشاط البنوك التجارية والاستثمارية بالعملات المصرية والأجنبية سواء في مصر أو الخارج
العنوان : ١٥ شارع أبو الفدا - الزمالك - القاهرة
التليفون : ٨٠٥٠٤٥

بنك التعمير والإسكان

تاريخ التأسيس : ٢٦ فبراير سنة ١٩٧٩
رأس المال : ١٨ مليون جنيه مصري
حصة بنك مصر : ١.٢٥٠ مليون جنيه بنسبة ٦.٩٤٪ من رأس المال
العنوان : ٩ ش طلعت حرب - القاهرة
التليفون : ٧٥٠٨٣٦

بنك قناة السويس

تاريخ التأسيس : ١٠ سبتمبر سنة ١٩٧٧
رأس المال : ١٠ ملايين جنيه
حصة بنك مصر : ١.١ مليون جنيه مصري بنسبة ١١٪ من رأس المال
غرض البنك : ممارسة نشاط البنوك التجارية بالعملات المصرية والأجنبية
العنوان : ١١ شارع صدى أبو علم - القاهرة
التليفون : ٩١٠٩٣٥ - ٩٧١٩٣٧

مشروعات النقل والخدمات

شركة مصر إدكو للنقل البحري

تاريخ التأسيس : ٣ أغسطس سنة ١٩٧٧
رأس المال : مليونا جنيه مصري
حصة بنك مصر : ١.٦ مليون جنيه مصري بنسبة ٨٠٪ من رأس المال
غرض الشركة : شراء وتأجير وتشغيل السفن لنقل البضائع بين الموانئ العالمية
العنوان : ٤٢ شارع عبد القادر رجب - رشدي - الإسكندرية
التليفون : ٤٧٥٩٩ الإسكندرية

مشروعات قطاع التجارة

الشركة الطبية العربية الدولية

تاريخ التأسيس : ٢٣ أغسطس سنة ١٩٧٨
رأس المال : ١٢ مليون دولار أمريكي
حصة بنك مصر : ١.٥ مليون دولار تساوي بالجنيه المصري نسبة ١٢.٥٪ من رأس المال
غرض الشركة : تملك وإدارة المصحات والمستشفيات ذات المستوى العالمي

العنوان المؤقت : شارع عبد الخالق ثروت (مبنى المصرف العربي الدولي)

شركة بور سعيد اخرة للتجارة والتنمية

تاريخ التأسيس : ١٠ نوفمبر سنة ١٩٧٦
رأس المال : ٣ ملايين جنيه مصري
حصة بنك مصر : ٣٠٠ ألف جنيه مصري بنسبة ١٠٪ من رأس المال
غرض الشركة : القيام بالمشروعات المصرح بها طبقا لأحكام قانون ٤٣ لسنة ٧٤ في المناطق وداخل اخرة
العنوان : كابينة ١٩ شارع الشهيد عاطف السادات - بور سعيد
التليفون : ٤٥٢٦ بور سعيد

قطاع التنمية الزراعية والتصنيع الزراعي

شركة الإسماعيلية مصر للتنمية الزراعية

تاريخ التأسيس : ١٣ يونية سنة ١٩٧٧
رأس المال : ٤ ملايين جنيه
حصة بنك مصر : ٢.١٢٣.٠١٠ جنيه بنسبة ٥٣٪ من رأس المال
غرض الشركة : استصلاح الأراضي في محافظة الإسماعيلية واستزراعها
العنوان : وادي المالك - الإسماعيلية
التليفون : ١٤٢ المال الكبير

قطاع الكيماويات

شركة أبو قير للأسمدة والصناعات الكيماوية

تاريخ التأسيس : سنة ١٩٧٩
رأس المال : ٤٠ مليون جنيه مصري
حصة بنك مصر : ٣ ملايين جنيه بنسبة ٧.٥٪ من رأس المال
غرض الشركة : صناعة جميع أنواع الأسمدة والمواد الكيماوية
العنوان : ٤٨ طريق اخرية الإسكندرية - ٥ شارع الطريق الصغير - القاهرة
التليفون : ٢٤٨١٧ - ٣٩٩١١ الإسكندرية - ٧٥٤١٧٦ القاهرة

قطاع الغزل والنسيج

شركة مصر العامرية للألياف الصناعية

تاريخ التأسيس : عام ١٩٧٧
رأس المال : ٢٦ مليون جنيه مصري
حصة بنك مصر : ١٢.٧٨٠ مليون جنيه مصري بنسبة ٧٩.٨٧٥٪ من رأس المال
غرض الشركة : إنتاج الخيوط والألياف الصناعية
العنوان : ١٣ شارع صلاح سالم الإسكندرية من ب ٥٤٦ الإسكندرية
التليفون : ٨٠٥٣٦٩ ، ٣٨٤١٩ إسكندرية

شركة مصر العامرية للغزل والنسيج

تاريخ التأسيس : تحت التأسيس
رأس المال : ٧٠ مليون جنيه مصري
غرض الشركة : إنتاج الغزل والأقمشة القطنية وتبيضها والصباغة والتجهيز وصناعة الملابس الجاهزة